مركز حمورابي

تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التخفيف من نقاط الضعف وتصميم سياسات فعالة: استنتاجات من سلسلة كارنيغي حول الضعف المرتبط بالمناخ، والآثار الاجتماعية والاقتصادية، وتحديات الحوكمة

بقلم جوي اركيه وعمرو حمزاوي - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
ترجمة: ا. م. د. سعد علي حسين التميمي
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

13 تموز 2024

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

يتزايد الوعي السياسي حول تحديات تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة مع استضافة مصر للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في عام 2022 واستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في عام 2023، وقد انحسر الخطاب الذي كان سائدا في السابق في المجالات العامة والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمثل في أن معالجة تغير المناخ هو ترف لا يمكن الاهتمام به في البلدان التي تواجه اضطرابات مستمرة، وتتراوح الآثار المدمرة لتغير المناخ بين درجات الحرارة المرتفعة والظواهر الجوية المتطرفة في الشرق الأوسط إلى انخفاض موارد المياه وتآكل الأراضي الساحلية في شمال أفريقيا، وهو امر قد فرض إلحاحه على المواطنين والحكومات على حد سواء.

وبنفس القدر من الأهمية، ظهرت العلاقات المتبادلة بين تغير المناخ، ونقاط الضعف المجتمعية، وعجز الإدارة، ضمن الأولويات السياسية الملحة، وقد أظهرت الأبحاث أنه من أجل وضع استراتيجيات التكيف مع المناخ التي يمكن أن تسهل التقاسم العادل للسلطة السياسية بين أصحاب المصلحة المعنيين ومعالجة الكفاح الاجتماعي والاقتصادي للفئات السكانية الضعيفة، فانه يجب التعامل مع إدارة المناخ من منظور الاقتصاد السياسي، الأمر الذي قد يشكل مشكلة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي البلدان التي تواجه أزمات اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد مثل الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم والنمو السكاني واتساع الفجوات بين شرائح السكان الغنية والفقيرة وكذلك بين المناطق الحضرية والريفية ، أدت آثار تغير المناخ إلى تفاقم نقاط الضعف المجتمعية، وقد تأثر الضعفاء والمحتاجون وغير المحميين والمهمشين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير، ووفقا لتقرير البنك الدولي عن آثار تغير المناخ على الفقر، فإن الشرائح السكانية الفقيرة والمحرومة اجتماعيا واقتصاديا معرضة في الغالب للخطر إذا فشلتالحكومات في معالجة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل مناسب.

وفي الوقت نفسه، فإن العجز المزمن في الحوكمة جعل من الصعب على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتشمل أوجه العجز هذه استمرار عمليات صنع السياسات غير الديمقراطية.

والإقصاء المنهجي لقطاعات واسعة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصالح توطيد السلطة والنفوذ في أيدي المؤسسات الحاكمة؛ وانعدام الشفافية والمساءلة في المسائل المتعلقة بالموارد والتخصيص المالي وفي تنفيذ السياسات؛ والطبيعة التقييدية التي تقوض التدفق الحر للمعلومات وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وعلاوة على ذلك، أدت نقاط الضعف المجتمعية الناجمة عن تغير المناخ أيضا إلى تفاقم العجز في الحكم في المنطقة.

وقد تضمن العمل البحثي الذي أدى إلى هذه السلسلة حول المناخ والقابلية للتأثر والحوكمة العديد من الاسئلة الرئيسية وتتمثل في الآتي:

1- كيف ساهم سوء الإدارة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الافتقار إلى الشمولية والعمل، فضلا عن أوجه القصور الهيكلية في الالتزامات المعلنة للبلدان مثل تلك المتعلقة بالبنية التحتية المرنة، والفرص الاقتصادية، والأمن البشري؟

2- ما هي أهم تأثيرات تغير المناخ على المدى القصير والطويل على المستويين المؤسسي والفردي والتي تسمح باستكشاف العلاقات بين المخاطر المناخية، والمخاطر بطيئة الظهور، والحوكمة، وقابلية التأثر؟ وما هي نقاط الضعف الموجودة سابقا والتي تتفاقم بسبب تغير المناخ، وما هي نقاط الضعف الجديدة التي تعتبر نتيجة مباشرة لتغير المناخ وسوء الإدارة؟

3- ما هو دور المجتمع المدني في قيادة العمل المتعلق بتغير المناخ على المستويين القطري والإقليمي؟ وكيف يمكن لغياب المشاركة بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يحد من جهود التكيف مع المناخ ويقوض تمثيل المجتمعات الضعيفة، وخاصة النساء والأقليات والأفراد ذوي الدخل المنخفض، في عمليات صنع السياسات؟

4- كيف تؤثر المخاطر المختلفة، المناخية وغير المناخية، التي تواجهها حكومات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على نماذج الحوكمة؟ وكيف تؤثر الحوكمة وتغير المناخ على بعضهما البعض؟

5- كيف تؤدي نقاط الضعف الموجودة سابقا - وخاصة الفقر وانعدام الأمن المائي والغذائي والقضايا الصحية - إلى تفاقم التأثيرات المناخية على الفئات المجتمعية الضعيفة؟ وهل تأخذ الحكومات بعين الاعتبار الفئات المجتمعية الضعيفة في سياساتها المناخية، وإلى أي مدى تكون هذه السياسات فعالة؟ وكيف تقلل السياسات الحكومية من الضعف أو تزيده؟ وكيف يؤدي العجز في الإدارة، والذي تفاقم بفعل المخاطر المناخية، إلى ايجاد نقاط ضعف جديدة؟

6- كيف يمكن لنماذج الحوكمة السياسية والاقتصادية المختلفة في المنطقة أن توجه السياسات المناخية للبلدان، وخاصة فيما يتعلق بالتقاسم المستدام للموارد؟

وتسعى هذه السلسلة إلى ربط المناقشات الشعبية والسياسية المستمرة التي تستعرض تغير المناخ والضعف والحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمت كتابة المساهمات من قبل باحثين إقليميين ودوليين، واستندت نتائجهم إلى الأبحاث التجريبية التي أجريت في عام 2023.

ومن الناحية التقليدية، شملت خريطة القطاعات السكانية الضعيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المجتمعات الفقيرة والفقيرة جدا؛ الأقليات الدينية والعرقية؛ أفراد سكان الريف والساحل والحضر، وخاصة النساء والأطفال؛ والمجتمعات المهاجرة، وفي خطوة منهجية أولى لدراسة آثار تغير المناخ على الضعف، تُفصل تلك القطع المجمعة نقاط الضعف الموجودة سابقا والمتعلقة بالفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وتدهور الصحة العامة والخدمات التعليمية، والافتقار إلى شبكات الأمان الاجتماعي، والظروف السياسية القمعية، وتربط الخطوة المنهجية الثانية بشكل تحليلي العلاقة بين تغير المناخ ونقاط الضعف الموجودة سابقا ونقاط الضعف الناشئة حديثًا مثل ندرة المياه والتصحر وتدهور مجتمعات المزارعين، وكما هو موضح في هذه المجموعة، فإن هاتين الخطوتين المنهجيتين تسفران عن خريطة محدثة وواقعية للمجتمعات الضعيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن خلال هذه العملية، تفيد أبحاث المؤلفين كلا من الفقراء والمهمشين والممثلين تمثيلاً ناقصًا من خلال التعبير عن اهتماماتهم المشروعة من أجل السعي إلى وضع حد للفقر والتمييز.

كما قام المساهمون بتحليل آثار تغير المناخ على الحكم، وقد تختلف قدرات الدول بشكل جذري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن تحديات الحكم تظل متطابقة تقريبًا، فالقضاء على الفقر، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، وتمكين الشرائح السكانية الممثلة تمثيلا ناقصا، وجعل الحكام والحكومات يلتزمون بمبادئ سيادة القانون أثناء التحول المناخي، هي تحديات الحكم الرئيسية التي توحد البلدان مثل الأردن وليبيا والمغرب وعُمان وتونس ومصر، ويسلط مؤلفو المساهمات المختلفة الضوء على الكيفية التي أعطى بها تغير المناخ، من ناحية، إلحاحًا اجتماعيًا وسياسيًا لتحديات الإدارة هذه، وكيف أنه، من ناحية أخرى، يبرز تحديات جديدة مثل فقدان الموارد الساحلية وارتفاع ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، واتساع خريطة الضعف المجتمعي.

لقد تم إثراء تصميم البحث والأسئلة والنتائج الخاصة بهذه المقالات بلا شك من خلال المشاركة مع المجتمعات الضعيفة في المنطقة، وقد ساعدت معرفة المؤلفين ووعيهم ونشاطهم في توجيه البحث والتأكد من أنه يدعم التمكين والشمول على المستوى المحلي.

الحقائق الخاصة بكل بلد:

في مقالته عن خطط التكيف مع المناخ في المنطقة، يصف صابر عثمان في المقام الأول ضعف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مواجهة تغير المناخ باعتباره خسارة اقتصادية: فالعواصف الترابية وحدها تكلف المنطقة 13 مليار دولار سنويا، وتعتمد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص على الزراعة الحساسة للمناخ لتحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش، ومع ذلك فهي واحدة من أكثر مناطق العالم ندرة للمياه وعرضة للجفاف، وقد مكنت مثل هذه الظروف بالفعل من حدوث حالات من الاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تتحول إلى صراعات، والتوسع الحضري المفرط للمناطق الساحلية الحيوية اقتصاديًا في مدن مثل الإسكندرية وأبو ظبي والدوحة ودبي وبنغازي، وفي الدول الساحلية إلى حد كبير مثل تونس والمغرب، مهدد بشكل متزايد بارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات التي أدت إلى تفاقم البنية التحتية الحيوية للتنمية الاقتصادية والنقل والسياحة، ويشير عثمان كذلك إلى النساء والشباب باعتبارهم إحدى الفئات الأكثر تهميشًا نتيجة للفوارق الاجتماعية الموجودة سابقا والهجرة القسرية في شكل رجال يبحثون عن عمل في المناطق الحضرية وبالتالي يتخلون عن أسرهم.

ويحدد عثمان أوجه القصور المؤسسية والتشريعية والسياساتية في مصر والأردن والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة في الاستجابة لتغير المناخ بناءً على تقارير المساهمات المحددة وطنياً وخطة التكيف الوطنية، وقد كشف تغير المناخ عن خيوط مشتركة تربط فجوات الحوكمة، مثل الافتقار إلى آليات وطرق التنسيق لتبسيط السياسات والخطط المناخية بين أصحاب المصلحة والقطاعات والمؤسسات الوطنية والمحلية ذات الصلة؛ والقيود المالية؛ وأوجه القصور التقنية في تقييم المخاطر المناخية، وبسبب عدم كفاية الخبرة الفنية والاضطرابات السياسية، تكافح الجزائر والعراق وليبيا وفلسطين وسوريا من أجل الإبلاغ بشكل مستمر عن الأهداف المناخية وتحديثات السياسات لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتباع نهج متكامل للتخطيط المناخي، وإعداد التقارير المتسقة من خلال المساعدة الفنية، و(كما يؤكد عثمان) تعبئة تمويل المناخ من قبل المجتمع الدولي من خلال الشراكات مع الجهات المانحة والقطاع الخاص، كلها أمور ضرورية لبناء أنظمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في جميع أنحاء المنطقة، وتعاني الجزائر ومصر والمغرب من أكبر فجوات التمويل المناخي في شمال أفريقيا؛ كما حدد عثمان الأردن وتونس على أنهما ضعيفان بشكل كبير من حيث تمويل المناخ.

وفي المقال الثاني حول أزمة المياه، يرى محمد محمود أن حصول أي بلد على النوع المحدد من موارد المياه المستخدمة، سواء كانت مياه عذبة أو غير تقليدية - مثل تحلية المياه وإعادة تدوير المياه - تعد من العوامل الحاسمة في تحديد قدرة أي بلد على تخفيف الضغوط المناخية والتكيف مع تغير المناخ، وتاريخياً اعتمدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المياه الجوفية بسبب محدودية أنظمة المياه السطحية، وهذا هو الحال بشكل خاص في شبه الجزيرة العربية وفي قطاع غزة في فلسطين، وبما أن المياه الجوفية هي مورد محدود وأدى الطلب عليها إلى الإفراط في ضخها وطرق استخراجها التي تضر بالبيئة، فقد أدى الاعتماد المفرط عليها إلى زيادة تعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتغير المناخ.

وتعتمد أنظمة المياه السطحية في المنطقة – أي نهر النيل، ونهري دجلة والفرات، ونهر الأردن – بشكل كبير على هطول الأمطار على المرتفعات العالية والثلوج، والتي تستمر في الانخفاض مع ارتفاع درجة حرارة الأرض، وبسبب هذا النقص، تتلقى بعض البلدان الأكثر هشاشة في المنطقة، بما في ذلك السودان واليمن، كميات أقل من المياه لتزويد قطاعاتها الزراعية، مما يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة سابقا. كما يتم منع استخدام المياه في المناطق الحضرية، مما يزيد من حرمان البلدان الهشة التي تشهد أعلى معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية، وهي العراق وفلسطين والسودان وسوريا واليمن.

ووفقا لمحمود، فإن نسبة كبيرة من تحديات إدارة المناخ في المنطقة تنبع من الصراعات العابرة للحدود التي لم يتم حلها، إلى جانب الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية بين الدول المتشاطئة التي تفشل في تنظيم طبقات المياه الجوفية المشتركة بشكل جماعي، ويحذر محمود من أن الاحتياجات المائية المتنافسة بين الدول المتشاطئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سمحت باحتكار تدفقات المياه، مما يؤكد الحاجة الملحة لإنشاء آليات مستدامة لإدارة المياه على المستوى الإقليمي، وعلى وجه التحديد، أدى تدفق المياه من المنبع في تركيا إلى تقليل مصادر المياه في العراق من نهري دجلة والفرات، كما أدى بناء إثيوبيا لسد النهضة الإثيوبي الكبير إلى إجهاد استخدام مصر والسودان لمياه النيل، كما تقلصت إمدادات المياه إلى الأردن عبر بحيرة طبرية والبحر الميت، وانخفضت بشكل ملحوظ من حيث كميتها، وفي جميع هذه الحالات، تدهورت جودة الممرات المائية أيضًا بسبب عدم كفاية الأنظمة المتعلقة بالتلوث، وتصريف النفايات الصلبة، وجريان مياه الري من المزارع المجاورة، وعلى نحو مماثل، يدعو التكيف الفعّال مع تغير المناخ إلى تقليل الاعتماد على عملية تحلية المياه التي تستخدم الطاقة بكثافة، وخاصة في منطقة الخليج ومن خلال مشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا.

ومن خلال تبني منظور أكثر محلية، تستعرض دينا زايد التقاطع بين الضعف المناخي والحوكمة، وفي مقال صحفي عن الفيضانات الكبرى التي حدثت في الإسكندرية عام 2015، تصور زايد كيف تظل مصر واحدة من أكثر دول العالم عرضة لتغير المناخ، ويمكن إثبات ذلك من خلال تعرضها المستمر للفيضانات، حيث من المتوقع أن يؤثر سيناريو ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد على 10% من إجمالي سكان مصر، وأن يمحو ما يقرب من 15% من أراضيها الزراعية، وباعتبارها دولة ذات اقتصاد زراعي ونشاط اقتصادي يتركز بشكل كبير في المناطق الساحلية.

وتحتل أيضًا المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد سكان المناطق الساحلية المتأثرين، فإن سكان مصر بشكل عام معرضون بشدة لتغير المناخ.

وتدعو زايد بقوة إلى تعبئة مجموعات المجتمع المدني في مصر لتسهيل الجهود الحكومية لجمع وتتبع البيانات المتعلقة بالمناخ، وفي الوقت الحالي، لا يعد هذا النهج جزءًا مبسطًا ومتطورًا من خطط التكيف مع المناخ في مصر، وهي ترى كذلك أن هناك حاجة إلى المزيد من آليات الحوكمة التشاركية، والتي تشمل جميع أصحاب المصلحة والقطاعات ذات الصلة وتحظى أيضًا بموافقة الجمهور من خلال سياسات شفافة، لتحقيق حماية أكثر فعالية وإنصافًا للمناخ، وقد تردد صدى هذه المشاعر في مسودة استراتيجية جديدة للمناخ، ومع ذلك، فإن القيود القانونية التي تفرضها مصر على المنظمات غير الحكومية سيكون لها آثار سلبية على التكيف مع المناخ، وعلى وجه الخصوص، بذلت المنظمات غير الحكومية جهودًا قوية لجمع الأموال، محليًا ومن الخارج، والتي أثبتت فعاليتها في تعزيز آليات بناء القدرات المناخية، ولكن منذ عام 2017، تم تقليص هذه الطموحات إلى الحد الأدنى استجابةً للمخاوف من المراقبة والمضايقات، وتعتقد زايد أن المنظمات غير الحكومية لديها القدرة على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات أكثر دقة وشمولاً بشأن تغير المناخ وتعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمخاطر المناخية التي تواجه مصر، وبالتالي، فهي ترى أن تغير المناخ قد كشف عن عجز في عملية صنع القرار السياسي ناجم عن نقص المعلومات والبيانات والمدخلات الدقيقة من الحكومات المحلية والبلديات، وأن المنظمات غير الحكومية يمكنها سد هذه الفجوة إذا تمكنت مصر من نزع تسييس أدوار هذه المنظمات.

ومن ناحية أخرى، يشير كل من شذى الشريف ومروان المعشر إلى الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالتغير المناخي، ويقول كلاهما إن مشكلة ندرة المياه الحادة في الأردن جعلت التنمية الاقتصادية في البلاد معرضة بشدة لتغير المناخ، وخاصة بالنسبة لكبار السن والمهاجرين وأولئك الذين يعيشون في فقر، ومن المرجح أن يعاني القطاع الزراعي في الأردن من مزيد من الانخفاض في الإنتاجية الاقتصادية بسبب انخفاض توافر المياه، نظرا لأن نصيب الفرد من موارد المياه العذبة المتجددة في الأردن يقل كثيرا عن عتبة ندرة المياه الشديدة التي حددتها الأمم المتحدة والتي تبلغ 500 متر مكعب سنويا، ويبين الكاتبان كيف أن ندرة المياه، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، مكنت من الهجرة القسرية من الريف إلى الحضر في المجتمع الزراعي واستنفدت موارد المياه لمزارعي الكفاف الذين يعتمدون على الزراعة .

وعلى المستوى الوطني، فإن هذا الأمر يثير القلق أيضًا بالنسبة لـ 53% من الأردنيين المعرضين بالفعل لانعدام الأمن الغذائي.

وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل في قطاع السياحة والمياه في الأردن، ومعظمها بسبب الطلب على الكهرباء، فإن الهيكل التجاري في الأردن معرض أيضًا بشدة لتغير المناخ، اذ تعتمد أكبر خمسة قطاعات تصديرية لديها وتتمثل في - المنسوجات، والمواد الكيميائية، والأسمدة، والأدوية، والمعادن النادرة - إما على الاستخراج المكثف للمياه والطاقة أو أنها حساسة للتسعيرة المتعلقة المياه والطاقة، ويؤكد الشريف والمعشر أن تغير المناخ، إلى جانب تفاقم نقاط الضعف على المستوى الاقتصادي الوطني، سيكون له آثار سلبية على الفئات الضعيفة تقليديًا وخاصة فيما يتعلق بالصحة، ويتفشى سوء التغذية في مخيمات اللاجئين في الأردن، وخاصة في منطقة البادية الشرقية، حيث أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى ظهور الأمراض المنقولة بالمياه والغذاء والنواقل، كما أن أمراض الربو والرئة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة والعواصف الترابية تصيب اللاجئين أيضاً، مما يؤدي إلى تفاقم تعرضهم للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

ويستخدم الشريف والمعشر أطر التكيف مع المناخ التي وضعتها الهيئة عبر الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لتقديم الحجة المركزية القائلة بأن الطريقة الأكثر فعالية التي يمكن لبلد ما من خلالها معالجة نقاط الضعف الناجمة عن المناخ هي من خلال تعزيز قدراته على التكيف، ويدعو مقالهم الجهات الفاعلة إلى التعبئة نحو التنمية المستدامة من خلال إطار حوكمة عالمية متعدد المستويات يعزز المشاركة والتعاون بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين بين الحكومات المحلية والبلدية وعلى مستوى المدن وبين قطاعات المياه والصحة والزراعة والتنمية الحضرية، وقد خطى الأردن خطوات واسعة في تحسين مواءمة فرعيه التنفيذي والتشريعي فيما يتعلق بالمشاريع والسياسات المناخية، كما أعطى الأولوية للحوكمة متعددة التخصصات في القطاعات الحساسة للمناخ من خلال إنشاء مجلس للترابط بين المياه والطاقة والغذاء والبيئة (على الرغم من أن هذا المجلس لم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه بعد).

ومع ذلك، يعود الشريف والمعشر إلى النقطة التي مفادها أن تركيز الدولة على ايجاد سياسات جديدة يعيق الأردن عن تبسيط السياسات القائمة وتحقيق قدرته المثلى في الحكم، وعلاوة على ذلك، تستمر العقبات التنظيمية على المستويات العليا من الحكومة في خنق التمكين المحلي فيما يتعلق بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ، فقد أجبر تغير المناخ المزارعين المحليين على التخلي عن أراضيهم، وأفاد العديد منهم بأنهم غير مستعدين لمواجهة المخاطر المناخية مثل الصقيع والجفاف بسبب (ما يعتبرونه) الافتقار إلى القدرة على التواصل مع السلطات الوطنية وأنظمة الإنذار المبكر، وأكد الشريف والمعشر، انه من أجل حماية سبل العيش الاقتصادية على المستوى الجزئي، فان هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية الوطنية، وعلى المستوى الكلي، يؤكد الشريف والمعشر أن "التحول الاقتصادي العادل" الذي يضمن فرص العمل في جميع القطاعات الحساسة للمناخ مع توليد إيرادات للدولة يجب أن يكون في طليعة استراتيجية المناخ في الأردن، ولتحقيق هدف خفض الانبعاثات على وجه الخصوص، سيتعين على الأردن جذب المزيد من الاستثمارات.

وفي دراسة حالة عن عمان على وجه التحديد، تقول ريم هلسة إن الجمع بين التحضر المزدهر (معدل 97.2 في المائة) والبنية التحتية القديمة يعني أن تغير المناخ يزيد بشكل كبير من نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية الموجودة مسبقًا في عمان-الأردن ، وهي مدينة تعاني بالفعل من معدل بطالة يبلغ 24 في المئة والتدفق المستمر للاجئين، وتعاني عمّان من محدودية المساحات الخضراء، والتي يمكن أن تساعد في التخفيف من تأثير الحرارة المتزايدة في المدينة، فضلا عن استهلاك المياه والكهرباء المكلف الذي يتسبب في انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر وعدم كفاءة المركبات.

وفي عمان، يضم المتأثرون بشكل غير متناسب بتغير المناخ اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات مكتظة بالإضافة إلى الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص مماثل في الوصول إلى الموارد الكافية والفرص الاقتصادية، وكلا المجموعتين أكثر عرضة لموجات الحر وتفشي الأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض المحمولة جوا، ومناطق القويسمة، وأبو علندا، والجويدة، والمنطقة الغربية من وادي السير معرضة بشكل خاص للخطر، كما تؤثر حالات الجفاف التي تحد من الوصول إلى المياه بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة.

بما في ذلك الشباب وكبار السن والنساء وعمال المدن والأشخاص ذوي الإعاقة – وجميعهم يتركزون في المقام الأول في المناطق السكنية والتجارية، وتشمل المناطق المتضررة بسمان، والعبدلي، وبدير، وزهران، ورأس العين، وتلاع العلي، وأم السماق، وخلدا، أخيرًا، تثير ريم هلسة قضية حدوث الفيضانات المفاجئة باعتبارها محركًا لتفاقم نقاط الضعف التي تهدد المدارس والمساحات السكنية والتجارية في منطقة المدينة ، وتوضح كيف ساهم سوء البنية التحتية في ايجاد ظروف غير آمنة.

وتؤكد ريم هلسة أن إنشاء القدرة على التكيف مع المناخ الحضري في عمان سوف يتوقف على تطوير البنية التحتية المادية الحيوية بطريقة تستخدم الطاقة بكفاءة وبشكل عادل، لضمان حصول الجميع على فرص كافية للوصول إلى موارد المدينة، وتعمل استراتيجيات وخطط عمل المناخ المحلية المختلفة في عمان - بما في ذلك استراتيجية عمان للصمود، وخطة عمل مدينة عمان الخضراء، وخارطة طريق مدينة عمان الذكية، بالإضافة إلى أمانة عمان الخضراء - على تعزيز تنمية المدينة المستدامة من خلال تنويع موارد الطاقة، وتشمل الأساليب المحتملة التحول إلى الطاقة المتجددة؛ توسيع المساحات الخضراء؛ وتحسين إدارة النفايات الصلبة والمياه ومياه الصرف الصحي، وسيؤدي تنفيذ هذه الخطط إلى تحسين النجاحات في الاستجابات المستقبلية لحالات الطوارئ لمخاطر المناخ، ومع ذلك، وكما تقول هلسة، فإن الحجم المتصاعد للمخاطر المناخية في المجتمعات الحضرية الأكثر ضعفاً في عمان قد أكد الحاجة إلى مراقبة متسقة للبيانات المناخية المصنفة والقابلة للقياس والعلمية والقائمة على الأدلة، كجزء من جهود أكبر لإدارة المناخ، وعلى الرغم من أن الأمراض المنقولة بالهواء والنواقل في سياق تغير المناخ لا تزال غير مدروسة في عمان، تؤكد هلسة أن إجراء المزيد من الأبحاث يمكن أن يساعد في الحد من عدم المساواة الناجمة عن المناخ، وخاصة فيما يتعلق بالعواقب الصحية لتغير المناخ، وتسلط هلسة الضوء أيضًا على كيفية توافق خطط المدن على مستوى المنطقة، وخاصة "مركز البيانات" في عمان، وهو المرصد الحضري في عمان، بشكل أفضل مع توصيات الفريق الحكومي المعني بتغير المناخ الأوسع وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويحتوي كلا المصدرين على مؤشرات بيئية مدروسة بدقة والتي يمكن أن تسفر عن إرشادات ونتائج أفضل للتكيف الفعال مع المناخ في عمان، كما يمكن للتحسينات في التخطيط المنسق على المستوى الوطني وعلى مستوى المدينة في الأردن أن تحقق تقدمًا في أهداف العمل المناخي في عمان.

وبعيدًا عن الحكم المركزي، يمكن أيضًا تأطير تعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتغير المناخ على أنه قضية اعتماد على المواد الهيدروكربونية، وفقًا لمنال الشهابي، وتركز مقالة الشهابي على المغرب، الدولة المستوردة للمواد الهيدروكربونية، وعُمان، الدولة المصدرة للمواد الهيدروكربونية، كدراسات حالة إلى جانب دول الخليج الأخرى، وتعتمد عُمان بشكل غير مبرر على صادرات النفط والغاز بأسعار متقلبة بطبيعتها للحصول على الإيرادات الحكومية، مما أدى إلى زيادة ضعفها الاقتصادي، كما رأينا بعد انهيار أسعار النفط عام 2014، وبالمثل، أدى اعتماد المغرب على الطاقة والواردات كثيفة الاستهلاك للطاقة إلى زيادة الضعف الاقتصادي للبلاد من خلال تضخم واردات الطاقة والغذاء في أعقاب ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية، وبالإضافة إلى ذلك، يواجه كلا البلدين، وخاصة عُمان، مستويات عالية من الإجهاد المائي الذي حرم مواطنيهما، وخاصة المجتمعات الزراعية، من إمدادات المياه الكافية، وهو الوضع الذي يتفاقم بسبب آثار تغير المناخ مثل الفيضانات في عُمان والجفاف في المغرب، وتشكل ندرة المياه تحديًا كبيرًا في عمان، وسيتعين على البلاد الاعتماد بشكل متزايد على مشاريع تحلية المياه الإضافية كثيفة الاستخدام للطاقة لتأمين احتياجاتها من المياه، بما في ذلك مشاريع تحويل الطاقة المخطط لها، وفي المغرب تم تهجير مجموعات السكان الأصليين الضعيفة بالفعل في نور ورزازات من أراضيهم، والتي كانت تستخدم لمشاريع الطاقة المتجددة، في حين استنزفت عمليات التنظيف والتبريد للألواح الشمسية موارد المياه الصالحة للشرب.

وتدعو منال الشهابي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إعطاء الأولوية لحماية البيئة في خططها ذات الدوافع الاقتصادية لانتقال الطاقة من أجل إدارة المقايضات الكبيرة في تلك الخطط وجعلها عادلة ومرنة تجاه المناخ، مما يعود بالنفع على الناس والبيئة. وتتجلى أهمية إدارة هذه المقايضات في التعجيل الإقليمي بخطط الهيدروجين الأخضر (التي تتطلب المياه والكهرباء المتجددة)، وفي المغرب أنشأت الحكومة بعض مشاريع الطاقة المتجددة في المناطق الغنية بالزراعة، مما أدى إلى استنزاف الموارد المائية، وهو ما أضر بمستويات المياه الصالحة للشرب، والمنتجات الزراعية، والمزارعين، ومستهلكي المنتجات الزراعية كثيفة الاستهلاك للمياه، وبالمثل وعلى الرغم من أن استخدام الهيدروجين الأخضر أكثر استدامة من الهيدروكربونات، فإن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وخاصة في دول الخليج والأردن - طموحة في خططها لتصدير الهيدروجين الأخضر.

الذي يعد إنتاجه مكلفًا ويستهلك الكثير من المياه، وهو ما سيؤدي الى إجهاد وتقييد الموارد المائية والطلبات المحلية في بعض بلدان العالم الأكثر تعرضاً للإجهاد المائي.

وأعلنت عُمان عن خطط لخفض الانبعاثات إلى صافي الصفر بحلول عام 2050 في استراتيجيتها الوطنية للانتقال المنظم إلى صافي الصفر، ومع ذلك ترى منال الشهابي أن استراتيجية عُمان التي تؤدي إلى انخفاض كبير في الانبعاثات - حوالي 97 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (MTCO2e) - لا تزال غير كافية للوصول إلى صافي الصفر، فبالإضافة إلى التوسع في مصادر الطاقة المتجددة، ستحتاج عُمان إلى إزالة الكربون بشكل كبير من عمليات وصناعات النفط والغاز واستخدام تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه باهظة الثمن، وفي المغرب، على النقيض من ذلك، كانت الفجوة بين الأهداف والخطط الانتقالية أقل وضوحا؛ اذ تنبعث من المغرب انبعاثات أقل بكثير من عمان، كما أن لديها قطاع طاقة متجددة أكثر رسوخًا، وعلى الرغم من أن المغرب لديه خطط لخفض الانبعاثات في قطاعات الغابات واستخدام الأراضي والنفايات والزراعة، الا ان إزالة الكربون من قطاعه الزراعي باستخدام إنتاج مستقبلي باهظ الثمن من الأمونيا الخضراء (أحد مشتقات الهيدروجين الأخضر) يمكن أن يضر اقتصاديًا بالمزارعين والمستهلكين المحليين من خلال ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والسلع أو غياب الدعم أو التدابير الأخرى، وبهذه الطريقة يمكن أن تؤدي آثار مشاريع التحول في مجال الطاقة على القطاعات الضعيفة إلى تقويض التحول العادل، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على حاجة المغرب إلى تنفيذ خطط التحول في مجال الطاقة التي تكون مرنة في مواجهة المناخ وتفيد جميع الفئات، وأخيرا، تشير الشهابي إلى أنه لا يمكن تحقيق خطة انتقالية فعالة وعادلة دون الوصول الكافي إلى التمويل، وخاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل (وخاصة مستوردي النفط والغاز).

وفي حالة ليبيا، يرى فريدريك ويري التعرض لتغير المناخ باعتباره حالة تفاقمت بسبب الاضطرابات السياسية التي تؤدي إلى إدامة تهميش المجتمعات الضعيفة بالفعل والمحرومة اجتماعيا واقتصاديا والأقليات العرقية اللغوية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالحصول على البنية التحتية للمياه والطاقة، ويزعم ويري أن اعتماد ليبيا الاقتصادي على عائدات صادرات النفط، على المستوى الوطني، سيقوض انتقالها لإزالة الكربون، مما يهدد باستمرار تعرض سكانها لتقلبات أسعار النفط إلى جانب التعرض لصدمات الإمدادات الغذائية بسبب الواردات المفرطة من السلع الزراعية.

وفيما يتعلق بالمخاطر المناخية التي تزيد من حدة نقاط الضعف، فإن البلدات الصالحة للزراعة والتي تركز على المزارعين في جبل نفوسة في ليبيا (مثل يفرن ونالوت وجادو والقلعة) لا تزال تعاني من تعطل دورات الحصاد، وانخفاض المحاصيل، وتفاقم ظروف انعدام الأمن الغذائي نتيجة لتغير المناخ، وأدى تفاقم العواصف الرملية في الجنوب إلى ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمزارعين الذين ينقلون المحاصيل إلى الأسواق الشمالية، وأدت محدودية الوصول إلى المياه إلى جانب ارتفاع درجات الحرارة إلى انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر في مناطق مثل فزان، وهي أفقر منطقة في ليبيا تتركز بالمزارعين والنازحين، وبالتالي، فإن إمدادات المياه الضرورية لري المنتجات الأساسية مثل القمح والشعير في فزان، آخذة في الانخفاض تدريجياً ؛ وأدى تخريب الآبار في فزان إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 30 في المائة، وبالمثل في المناطق الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا مثل سهل الجفارة الغربي وفي شرق الجبل الأخضر، أصبح الوصول إلى الأراضي والموارد المهددة بالفعل بسبب تأثيرات المناخ مثل انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة مهددًا بشكل أكبر بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتحديداً احتكار القوات المسلحة العربية الليبية للبنية التحتية الرئيسية للزراعة والطاقة.

ويرى ويري أن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات الأكثر ضعفاً في ليبيا نتيجة لتغير المناخ تتفاقم بسبب الافتقار إلى اللامركزية في استراتيجية الحكم في ليبيا، وقد سمح عدم كفاية قوة الحكم المحلي بتصعيد التدابير الفاسدة التي تقلل من أولويات السياسات والأهداف المستدامة، مما يزيد من حرمان الفئات الأكثر هشاشة في ليبيا، ويوضح ويري كيف أن تحويل الحكومة لإمدادات المياه بعيداً عن الأقليات الفقيرة في ليبيا، مثل التبو والطوارق والأمازيغ غير العرب، ونحو المجتمعات الشمالية الأكثر ثراءً، هو نتاج العجز في السيطرة المنظمة على مركزية الموارد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلة وهو ما سيزيد من تعريض أهداف ليبيا المناخية للخطر وتوسيع نطاق عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وبالمثل قامت الاحتكارات المملوكة للدولة والتي تؤثر بشكل كبير على قطاع الطاقة في ليبيا بتهميش خطط الطاقة المتجددة، ويشير ويري إلى هذا الوضع للدعوة إلى مزيد من اللامركزية في الحكم لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على تطوير القدرات من أجل استجابة أكثر فعالية لنقاط الضعف الناجمة عن المناخ.

ويناقش ويري أيضًا كيف كشفت الكوارث المناخية، على مستوى الإدارة، مثل الفيضانات الكارثية في درنة عام 2023، عن افتقار ليبيا إلى الموظفين المؤهلين، وعدم كفاية القدرات التقنية، وضعف آليات جمع البيانات المحلية، وستعتمد خطط ليبيا المستقبلية لإدارة المناخ على المزيد من الخبرة والتعاون مع الجامعات لتطوير الحلول المحتملة، ويدعي ويري أيضًا أن الاستبعاد التنظيمي للجهات الفاعلة المحلية والشركات الأجنبية في التخطيط المناخي لن يؤدي إلا إلى عرقلة استراتيجيات التكيف التي تحمي الأقليات الضعيفة الأكثر تضرراً، وكجزء من هذه الحجة الأكبر الداعية إلى اللامركزية في إدارة المناخ، يشير ويري إلى قادة البلديات في نفوسة ومركز البحوث الزراعية في مدينة مصراتة الساحلية كنماذج للإدارة الفعالة للمناخ من خلال تقديم أدوات القدرة على التكيف الاقتصادي التي واصل السكان المحليون استخدامها.

أما بالنسبة لتونس، فترى سارة يركس وجوي أركيه أن تغير المناخ أدى إلى اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الموجودة سابقا والتي تلحق المزيد من الضرر بالسكان المكافحين في القطاعات الريفية والساحلية والحضرية الهشة، وعلى المستوى الوطني، أدى اعتماد تونس المفرط على الواردات الغذائية (وخاصة الحبوب بنسبة 95 في المائة) إلى جعل تونس غير قادرة من الناحية الهيكلية على مواجهة الصدمات المناخية، مثل الجفاف، التي تؤدي إلى انخفاض المحاصيل الزراعية، اما على المستوى القطاعي، فقد أدت صراعات تونس المستمرة بشأن ندرة المياه والغذاء، والتي تفاقمت بسبب ارتفاع درجات الحرارة، إلى إلحاق المزيد من الضرر بالمجموعات التي تعتمد اقتصاديا على الزراعة وصيد الأسماك، وبالتالي تتعرض لصدمات الطاقة والغذاء، ويوضح يركس وأركيه كيف يرتبط وضع الفقر لدى التونسيين بشكل إيجابي بفرص تعرضهم لمخاطر المناخ؛ ففي المنطقة الجنوبية الفقيرة، على سبيل المثال، من الأرجح أن يعمل السكان في وظائف مرتبطة بالإجهاد المناخي، مثل الزراعة، وبالإضافة إلى ذلك، اضطر التونسيون الريفيون المعرضون لتغير المناخ إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية شديدة التركيز، مما يزيد من تعرضهم للمخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المناخ بين الفئات الضعيفة بالفعل، خاصة وأن النساء والأطفال يتخلفون عن الركب بينما يبحث الرجال عن عمل في المناطق الحضرية.

ويرى كل من يركس وأركيه أن هيكل الحكم المركزي في تونس يمارس دورًا رئيسيًا في تعريض جهود التكيف مع المناخ للخطر وزيادة تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية الموجودة سابقا والتي يسببها المناخ، ووفقًا للكاتبين، أدت التحالفات الحكومية المنقسمة وسيادة الاقتصاد الريعي ومجموعات المصالح الخاصة ذات الصلة إلى ايجاد هيكل مؤسسي ضعيف للعمل المناخي في وزارة الزراعة والموارد المائية والصيد البحري التونسية، والأهم من ذلك هو أن غياب البنية التحتية الفعالة للحكومة المحلية قد منع البلديات من التصدي بشكل مناسب لتحديات المناخ المحلي، والتي تتطلب مجموعة متميزة من الاستراتيجيات (من الأجندة الوطنية) التي تلبي احتياجات المناخات الحيوية المحلية المختلفة، وفي قطاع الطاقة في تونس، أدت المركزية إلى عدم إعطاء الأولوية لخطط المناخ التي تهدف إلى حماية المجتمعات الريفية الضعيفة التي تعاني بشكل غير متناسب من ندرة المياه، وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتم الاستيلاء على الأراضي الزراعية لبناء أراضي لمشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تتطلب استخدامًا كبيرًا للمياه.

وبالمثل، يدرس يركس وأركيه الآثار المترتبة على افتقار قطاع المياه إلى الإدارة التشاركية، ويدعوان إلى عدم خصخصة قطاعي المياه والطاقة المتجددة، وكما هو الحال مع قطاع الطاقة في تونس، يرى يركس وأركيه أنه بالإضافة إلى تخفيف ضغوط الميزانية العامة وتوسيع تدابير التمويل لمشاريع المناخ، فإن مشاركة القطاع الخاص كوظيفة لتحقيق اللامركزية يمكن أن تحسن بشكل كبير أمن الموارد في تونس، وتشمل الفوائد الرئيسية جودة مياه أكثر صحة وإمدادات مياه أكثر وفرة، خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه بشكل غير متناسب، من خلال السماح بعمليات تنفيذ أكثر كفاءة للمشاريع، وتشمل هذه العمليات الصيانة والتنظيم والإنفاذ.

الاستنتاجات

باختصار، طالما استمر استبعاد العدالة الاجتماعية والاقتصادية من أطر إدارة المناخ، فإن تغير المناخ سوف يؤدي إلى تعميق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ويتم الحصول على مشاريع التكيف الكبرى في جميع أنحاء المنطقة والتي يطلق عليها اسم "المستدامة" من خلال الاستيلاء على الأراضي دون رادع مما يؤدي إلى النزوح، وهي نفس المشاريع التي تهدف إلى تدهور نوعية وكمية الموارد الشحيحة بالفعل، وتحظى التقنيات المكلفة مثل تحلية المياه والهيدروجين الأخضر بالتقدير لكونها متجددة، لكنها تفشل في إجراء تقييم نقدي لآثار استخدامها - من خلال عدسة ديموغرافية وقطاعية شاملة - قبل التنفيذ، وسيواجه فقراء المناطق الحضرية مجموعة مميزة من التحديات المتعلقة بالمناخ والصحة والوصول إلى الموارد مقارنة بالمزارعين التجاريين مقابل مزارعي الكفاف؛ وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلكين مقابل منتجي المنتجات الزراعية، وسيكون لإطار الحوكمة المركزي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عواقب بيئية، ويظل احتكار القوى السياسية للموارد - بالإضافة إلى الافتقار إلى الحوكمة المنسقة بين الجهات الفاعلة الشعبية المحلية والكيانات الأجنبية، خاصة فيما يتعلق بجمع الأموال - أحد أكبر العوائق أمام تعزيز بناء القدرات والاكتفاء الذاتي، ويتعين على صناع السياسات أن يفكروا بجدية في الكيفية التي تؤدي بها الاستجابات المنعزلة لحالات الطوارئ إلى إعاقة أهداف القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ويجب أن يبدأوا في معالجة القضايا المحلية والبلدية على المستوى الجزئي بإلحاح وطني من خلال قنوات الاتصال القائمة مع أصحاب المصلحة على مستوى الدولة.

* في هذه السلسلة حول تغير المناخ والضعف والحوكمة، يحلل الباحثون والمساهمون في مؤسسة كارنيغي كيفية تأثير تغير المناخ على السكان والبنية التحتية الضعيفة اجتماعيًا واقتصاديًا وتشكيل أنظمة وقدرات الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

للمزيد في السلسلة انظر:

* تقييم خطط التكيف مع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
* أزمة المناخ والمياه التي تلوح في الأفق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
* على الهامش: نشاط المجتمع المدني وتغير المناخ في مصر
* الضعف والحوكمة في سياق تغير المناخ في الأردن
* تقييم نقاط الضعف المناخية في مدينة عمان
* مجرد تحولات الطاقة؟ دروس من عُمان والمغرب
* الضعف المناخي في ليبيا: بناء القدرة على الصمود من خلال التمكين المحلي
* ما الذي يمكن أن تساهم به البلديات التونسية في التكيف مع المناخ

https://carnegieendowment.org/research/2024/06/climate-middle-east-north-africa-vulnerability?lang=en

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية